

المحاضرة الأولى: نشأة النقود و تطورها

الفصل الأول: نشأة البنوك وتطورها

مقدمة

أولاً: نشأة وتطور النقود.

ثانياً: وظائف النقود.

ثالثاً: تعريف النقود.

رابعاً: خصائص النقود و أنواعها.

مقدمة

- رفعت كفاءة التبادل، التي تمثلت في انخفاض تكاليف المبادلات وسرعة إنجازها.
- تعتبر النقود الوسيط الذي تتم عبره عمليات تحول ملكية شتى مكونات الثروة سواء كانت سلع استهلاكية أو أصول مادية ومالية استثمارية.
- وسعت حركة التجارة وتسارع نموها محلياً وعالمياً
- السياسات و الإجراءات النقدية ساهمت وتساهم في حل معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات المعاصرة، وفي مقدمتها مشكلتي التضخم النقدي وعدم الاستقرار الاقتصادي.
- كمية النقود المتاحة للاقتصاد تلعب دوراً مهماً في تحديد المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

نشأة وتطور النقود

بعد نمو الكفاءة الإنتاجية في المجتمعات البدائية وزيادة درجة التخصص وتطور وسائل المواصلات والاتصالات، انتقلت تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج المحدود لغرض الاكتفاء الذاتي، إلى التخصص وتقسيم العمل والإنتاج بهدف تسويق الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و مبادلاته مع المجتمعات الأخرى عبر التجارة الخارجية.

نظام المقايضة:

يقصد بنظام المقايضة التبادل العيني للسلع بين المجتمعات البدائية. ويطلق عليه (نظام التبادل المباشر) التحول من الاكتفاء الذاتي إلى التخصص جاء استجابة لاكتشاف هذه المجتمعات لما تتمتع به من ميزات نسبية في الإنتاج << الكفاءة في استغلال مواردها والتحسين في رفاهية أفرادها

مساوئ نظام المقايضة:

- اولا: عدم توافق الرغبات:
- ثانيا: عدم وجود وحدة لقياس القيمة:
- ثالثا: تدني كفاءة التبادل:
- رابعا: تعدد الأسعار النسبية للسلع:

وظائف النقود

وسيط للتبادل: تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات. كما تم خفض تكاليف التبادل.
(2) مخزن للقيمة: لا بد أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية أو قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبياً.
(التضخم يتسبب في انخفاض قيمة النقود، أي انخفاض قوتها الشرائية)
وحدة لقياس القيمة: يمكن استخدام الوحدة النقدية لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى. كما تستخدم الوحدة النقدية في حسابات الشركات، وتكاليف عوامل الإنتاج، والحسابات القومية لمعرفة الناتج المحلي الإجمالي.
معياري للمدفوعات الآجلة: إبرام العقود لتسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، يقتضي وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع. وقد أصبح ذلك ممكناً باستخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة.

تعريف النقود

التعريف الوصفي للنقود عملياً غير مناسب إلا في حالة التعريف بفئة جديدة من عملة معينة مطروحة للتداول في مكان وزمان محددين.
التعريف الوظيفي للنقود بأنها أي شيء يمكن أن يؤدي وظائف النقود، شريطة أن يلقي قبولاً عاماً في التبادل بين أفراد المجتمع.

خصائص النقود وأنواعها

خصائص النقود الجيدة:

- (1) سهولة الحمل
- (2) غير سريعة التلف
- (3) قابلة للتجزئة
- (4) ذات مواصفات موحدة
- (5) سهولة التمييز

أنواع النقود:

أولاً : تصنيف النقود حسب طبيعة المادة التي تصنع منها إلى نقود سلعية ونقود رمزية.
ثانياً : يمكن تقسيم النقود حسب الجهة التي تقوم بإصدارها سواء كان البنك المركزي أو البنوك التجارية.
ثالثاً : يمكن تقسيم النقود على أساس العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمة النقود كسلعة.

أولاً: النقود السلعية:

هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود، مثل القمح، العاج والذهب والفضة، والجلود وغيرها.

الأنواع الأساسية للنقود السلعية في النظم النقدية الحديثة هي المسكوكات التي كانت فيما مضى من المعادن النفيسة (قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة، أو قاعدة المعدنين).

ثانياً: النقود الرمزية:

*النوع الأول منها هو النقود الورقية، ولا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية، وإنما تعزى قيمة العملة في هذه الحالة إلى براءة قانون إصدارها الذي يجعل الجمهور يقبلها كوسيط للتبادل.
*أما النوع الآخر فهو النقود المعدنية، وتكون قيمتها أضعاف قيمتها الذاتية عند صهرها وبيع المعدن المصنوعة منه.

ثالثاً: النقود الائتمانية:

تنقسم الودائع في البنوك إلى ودايع أولية وودائع مشتقة، أما الودائع الأولية، فهي ناتجة عن إيداع نقدي أو إيداع بشيك مسحوب على بنك آخر. وأما الودائع المشتقة، فهي ودايع ناتجة من نشاط البنك في تقديم (خلق الائتمان) .

المحاضرة الثانية:-

النظم النقدية

محتويات الفصل

الفصل الثاني: النظم النقدية

مقدمة

أولاً: النظم النقدية

1. النظام السلعي

2. النظام النقدي القانوني (الورقي)

ثانياً: قاعدة الذهب والنظام النقدي والورقي معا

مقدمة

- يشتمل النظام النقدي على جميع أنواع النقود المتداولة في قطر معين، والمؤسسات والقوانين والإجراءات المنظمة لعملية إصدار النقود من قبل السلطة النقدية، وكذلك البنوك التجارية التي تحتفظ بودائع الأفراد والمؤسسات وتقوم بدورها في تقديم القروض ضمن ضوابط معينة.
- ويتركز اهتمام السلطة النقدية على إدارة عرض النقود بما يضمن خفض معدل البطالة والإسراع بالنمو الاقتصادي، واستقرار مستوى الأسعار.
- ويمكن التمييز بين نظامين أساسيين من النظم النقدية هما : النظام السلعي (الذهب والفضة)، والنظام القانوني أو الورقي.

قاعدة الذهب

تحدد قيمة العملة الوطنية ويتم ضمانها على أساس وزن ثابت من الذهب، بحيث يمكن تحويلها الى ذهب في أي لحظة من البنك المركزي والذي يحتفظ باحتياطي من الذهب يكون مساوياً تقريباً لقيمة العملة المتداولة، كما لا تفرض الدولة اية قيود على بيع وشراء الذهب. كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد في جميع أقطار العالم حتى أوائل الثلاثينات من القرن الماضي عندما قررت بريطانيا التخلي عن قاعدة الذهب في سنة 1931، وتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1933. كما أن حدوث الكساد الكبير في أوروبا والولايات المتحدة، خلال الفترة 1929-1933 قد دفع معظم الأقطار للتخلي عن قاعدة الذهب.

مزايا قاعدة الذهب:

أولاً: ميزة الأمان: غير أن محدودية الكميات المنتجة من الذهب، والتوسع الكبير الذي طرأ على حجم التجارة العالمية جعل كمية النقود التي تصدرها الدول والقابلة للتحويل للذهب تفوق كثيراً كمية الذهب الموجودة للاستبدال، مما أدى إلى وقف العمل بهذا الالتزام، خاصة في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية، حتى لا يشكل مخزون الذهب قيداً على التوسع في التجارة العالمية والالتزامات المالية الخارجية.

ثانياً: استقرار أسعار الصرف:

عندما تكون دولة معينة على قاعدة الذهب فمعنى ذلك، أنها تكون ملزمة بشراء وبيع الذهب إلى الجمهور مقابل النقود الورقية عند معدل ثابت، وكذلك السماح باستيراد وتصدير الذهب دون أي قيود. لذلك لا يتغير سعر الصرف تحت هذه الظروف إلا في حدود ضيقة جداً.

مثال: في أمريكا وبريطانيا(1925-1931)

جرام الذهب = 20.6 دولار = 4.25 جنيه استرليني

جرام الذهب = حبة 480



20.6 دولار = 4.25 جنيه

1 جنيه = 4.85 دولار، أو حبة 113 من الذهب.

ثالثاً: إدارة النظام النقدي بصورة آلية:

تتم عملية إدارة عرض النقود في ظل قاعدة الذهب بصورة آلية. فالتوسع والانكماش يحدثان آلياً وذلك لارتباطهما بحجم الاحتياطي من الذهب، الذي يحدده البنك المركزي. فإذا زاد هذا الاحتياطي، زاد عرض النقود والودائع لدى البنوك التجارية. أما في حالة انخفاض الاحتياطي من الذهب، انخفض عرض النقود والودائع لدى البنوك التجارية.

إلا أن التغير في إنتاج الذهب يستغرق وقتاً طويلاً، فيكون من المتعذر معالجة التضخم أو الانكماش، بطريقة تلقائية خلال فترة زمنية قصيرة.

رابعاً: استقرار مستوى الأسعار: تتسم كمية الذهب الموجودة في العالم بالاستقرار النسبي، وذلك لأن الزيادة السنوية في عرض الذهب تعتمد على الزيادة في كمية الذهب المستخرج، والتي تعتبر غير مرنة بحكم محدودية مناجم الذهب وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج.

فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض إنتاج الذهب الذي يؤدي إلى انخفاض احتياطي الذهب، ومن ثم انخفاض عرض النقود، مما يحد من ارتفاع الأسعار. بينما يؤدي انخفاض الأسعار إلى انخفاض التكاليف، الذي يشجع على زيادة استخراج الذهب، فيزداد احتياطي الذهب ومن ثم يزداد عرض النقود مما يحد من انخفاض الأسعار

أشكال قاعدة الذهب:

أولاً: قاعدة المسكوكات الذهبية:

من أقدم النظم الذهبية المعروفة. وقد كانت تستخدم في النشاطات الاقتصادية الداخلية في القطر.

ثانياً: قاعدة السبائك الذهبية:

تحدد قيمة العملة الوطنية حسب قاعدة السبائك الذهبية على أساس وزن ثابت من الذهب، ويحتفظ بالذهب في هذه الحالة على شكل سبائك ذات وزن معين. ويقتصر استخدامها على تسوية مدفوعات المبادلات الدولية.

ثالثاً: نظام الصرف بالذهب:

طبقاً لنظام الصرف بالذهب تلتزم السلطة النقدية للدولة (البنك المركزي) بتحديد وزن معين من الذهب يمثل محتوى عملتها الوطنية على أن يتم ربط العملة الوطنية بعملة أخرى أجنبية قابلة للتحويل إلى الذهب. وبعبارة أخرى، إتباع قاعدة الذهب بصورة غير مباشرة من خلال تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل إلى الذهب.

قاعدة المعدنين:

تحدد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من معدنين هما : الذهب والفضة وبالتالي، فإن الوحدة النقدية تكون قابلة للتحويل إلى أي من المعدنين. وقد اتبع هذا النظام للاعتقاد بأن النقود يجب أن تكون نقوداً سلعية. بالإضافة إلى احتمال عدم توفر الكميات الكافية من الذهب أو الفضة للقيام بعمل النقود. وكان العمل بنظام المعدنين قبل نظام الذهب، إلا أن نتائج استعمال قاعدة المعدنين لم تكن مرضية، وذلك بسبب أنه عندما تختلف القيمة السوقية لأي من المعدنين في التداول عن قيمتها القانونية، فإن المعدن الذي تكون قيمته السوقية منخفضة سيصبح وسيلة التداول الرئيسية، بينما يكتنز المعدن الذي تكون قيمته السوقية أعلى من قيمته النقدية، أو يصهر أو يصدر إلى الخارج، وبالتالي سيختفي من التداول. أي أن النقود الرخيصة تطرد النقود الثمينة من التداول.

النظام النقدي القانوني (الورقي):

في هذا النظام لا تكون للنقود قيمة سلعية أو مرتبطة بالذهب أو بأي سلعة أخرى، وإنما تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها، وتعرف بالنقود الإلزامية وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو أي سلعة أخرى، وتتم إدارة النظام النقدي من قبل البنك المركزي، الذي يحدد كمية الإصدار من النقود دون التقيد في ذلك بما يتوفر لديه من ذهب، بل حسب الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً :

لقد أثبتت التجربة العملية أن النظام النقدي الورقي أفضل كثيراً من قاعدة الذهب وذلك لأنه يوفر للسلطة النقدية مرونة أكبر في إدارة عرض النقد داخل الدولة، كما أنها لا تكون بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة على أساس كمية الاحتياطي الذهبي. إلا أن عدم الاستقرار في أسعار الصرف قد مهدت الطريق للمطالبة بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب والنظام النقدي الورقي معاً.

المحاضرة الثالثة:- **البنوك التجارية التقليدية**

محتويات الفصل

الفصل الثامن: البنوك التجارية التقليدية

أولاً: نشأة البنوك التجارية

ثانياً: تعريف البنوك التجارية

ثالثاً: وظائف البنوك التجارية

رابعاً: عملية خلق النقود

- البنوك وعرض النقود
- عملية خلق النقود
- البنوك والاستقرار الاقتصادي

نشأة البنوك التجارية

- تخصص التجار والصياغ في القرون الوسطى بتقديم خدمات الصرافة إذ كانوا يستودعون السبائك والمسكوكات من التجار والأفراد ويحرون إيصالات للمودعين تتضمن تفاصيل الودائع والتعهد بتسليمها عند الطلب نظير عمولة معينة.
- اكتشف الصاغة أن متوسط السحوبات اليومية أقل من حجم الودائع فأصدروا إيصالات قابلة للتداول تزيد قيمتها على ما يحتفظون به من ذهب حتى تطور عمل الصاغة (الوسطاء) فأصدروا إيصالات قابلة للتداول كالنقود الورقية، ثم أصدروا إيصالات تفوق قيمتها ما يحتفظون به من سبائك (كالنقود الائتمانية).

تعريف البنوك التجارية

مؤسسات مالية وسيطة تسعى إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع خاصة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية. وأبرز مهامها: ضخ المدخرات الوطنية في الاقتصاد على شكل قروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية لوحدة العجز، التي ترغب في إنفاق ما يزيد على دخولها

وظائف البنوك التجارية

(1) قبول الودائع:

تمثل ودائع العملاء أهم مصادر أرصدة البنك أو المكون الرئيس في جانب المطلوبات أو الخصوم في ميزانية البنك التجاري، وتتكون هذه الودائع من ثلاثة أنواع هي: ودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، وودائع لأجل (استثمارية)، وودائع ادخارية. إن مقدار ما لدى البنك من الودائع المصرفية، وخاصة الودائع طويلة الأجل، يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأغراض استثمارية واستهلاكية التي من شأنها زيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

(2) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية:

يعتبر تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل من أهم وظائف البنوك التجارية وأوسع مجالات استثمار مواردها المالية. وتتجنب البنوك التجارية عادة تمويل المشروعات الطويلة الأجل وذلك بسبب المخاطر العالية المحتملة التي تتسم بها وضخامة الأموال المطلوبة لتمويلها، لذلك ظهرت البنوك المتخصصة، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية التي تقوم بهذا الدور

(3) خصم الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية هي عبارة عن أدوات مديونية تصدرها الشركات الكبيرة التي تتميز بسمعة ائتمانية جيدة، بغرض الحصول على التمويل قصير الأجل من الشركات والمؤسسات المالية والأفراد، مباشرة بدلاً عن الاقتراض من البنوك بهدف خفض تكاليف التمويل. ويتعهد الطرف الذي أصدر الورقة التجارية بسداد قيمته للدائن، عند موعد استحقاقها بالإضافة إلى العائد والذي يحدده سعر الفائدة.

وبما أن الأوراق التجارية تعتبر أيضاً أداة ملكية أو استثمارية بالنسبة لحاملها من الأفراد والشركات، فإن يستطيع تهم اللجوء إلى البنوك التجارية لخصم هذه الأوراق، أي الحصول على قيمتها الحالية قبل تاريخ استحقاقها. وتعد عملية الخصم هذه بمثابة قيام البنوك التجارية بمنح قروض قصيرة الأجل لحاملي هذه الأوراق بضمان قيمة الأوراق التجارية. حيث تحصل البنوك على القيمة الاسمية للأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للأوراق التجارية العائد الذي تحصل عليه البنوك ويطلق علي هذا العائد سعر الخصم، وهو يقارب عادة سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض قصيرة الأجل.

(4) إصدار خطابات الضمان:

هو تعهد من قبل البنك التجاري بتسديد مبلغ معين نيابة عن عميله إلى الجهة المستفيدة عند الطلب، في حالة عدم قيام العميل بالإيفاء بالتزاماته المالية للجهة المعنية. وتقوم المؤسسات الحكومية عادة بطلب هذه الضمانات من المشاركين في المناقصات العامة لتنفيذ مشروعات معينة وذلك لضمان جدية المشاركين في هذه المناقصات و لضمان من رست عليه المناقصة بالإيفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه الجهة المستفيدة وبدلاً من قيام الشركات بتقديم تأمينات نقدية وتجميد مبالغ كبيرة لدى الحكومة، تقدم البنوك التجارية خطابات ضمان إلى هذه المؤسسات.

(5) إصدار خطابات الاعتماد :

يعتبر خطاب الاعتماد من أهم وسائل سداد الالتزامات المالية في عمليات التجارة الخارجية، و يعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي، مباشرة أو عن طريق مراسله في بلد المصدر، عند وصول مستندات الشحن والتأمين، التي تخول للبنك حق استلام البضاعة متى ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك والمصدر الأجنبي.

**الخدمات الأخرى للبنوك

((6 إصدار دفاتر شيكات

((7 إصدار الشيكات السياحية

((8 القيام بمهام الوكالة

((9 إصدار النشرات والتقارير الاقتصادية

عملية خلق النقود

البنوك التجارية وعرض النقود:

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين. وتؤثر البنوك على أداء الاقتصاد القومي بتأثيرها على عرض النقود من خلال خلق النقود أو الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض. تستخدم البنوك المركزية مقاييس عرض النقود المختلفة وفقاً لمكوناتها في تعريف النقود، هي:

$$M_1 = C + D$$

$$M_2 = M_1 + SD_{SR}$$

$$M_3 = M_2 + SD_{LR}$$

حيث أن:

(C) النقد المتداول خارج البنوك

(D) الودائع تحت الطلب

(SD_{SR}) وودائع ادخارية قصيرة الأجل

(SD_{LR}) وودائع ادخارية طويلة الأجل.

عملية خلق النقود:

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطات نقدية فائضة، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني. ولتوضيح آلية خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال مبسط في ظل أربعة افتراضات:

أولاً: أن عملية خلق النقود تتم من خلال البنوك التجارية مجتمعة أو من خلال بنك وحيد في الاقتصاد.
ثانياً: التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي. (ولنفترض أنها 5% من مجموع الودائع)، وعدم احتفاظها باحتياطات إضافية أخرى.
ثالثاً: تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإقراض الكامل، الذي تتساوى عنده الاحتياطات الكلية والاحتياطات القانونية وتكون الاحتياطات الفائضة مساوية للصفر، مع افتراض أن هناك طلباً على القروض يكفي لاستيعاب كل ما تقدمه البنوك من قروض.
رابعاً: يقوم عملاء البنوك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشيكات مسحوبة على حساباتهم، ولا يحتفظون بأي أرصدة نقدية خارج البنوك، أي ليس هناك نقد متداول.

والآن، لنفترض أن أحد عملاء البنوك قام بإيداع مبلغ 100 ريال في حسابه الجاري كوديعة تحت الطلب. أي أن النقود المتداولة لدى الجمهور خارج البنوك قد انخفضت بمقدار 100 ريال. المطلوب هو تتبع أثر هذه الوديعة على إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، وكذلك الأثر على عرض النقود في هذا الاقتصاد.

حيث يؤدي استلام البنك لهذه الوديعة إلى زيادة احتياطات البنك من النقود السائلة بمقدار مبلغ الوديعة أي بمقدار 100 ريال.

ويمكن توضيح عملية خلق النقود المصرفية من قبل البنوك التجارية مجتمعة أي الجهاز المصرفي في الجدول التالي:

وإذا تابعتنا الأرقام في العمود (3) رقم نجد أن الاحتياطات الفائضة في تناقص مستمر، بمعنى أنها ستصل في النهاية إلى الصفر، إلا إن مجموعها سيبلغ 1900 ريال. وإذا نظرنا إلى العمود (2) الخاص بالاحتياطي القانوني، فهي في تناقص مستمر أيضاً، ولكن مجموعها سيبلغ في النهاية 100 ريال. وإذا نظرنا إلى مجموع الودائع في السطر الأخير من العمود رقم (1) نجده قد بلغ 2000 ريال منها 100 ريال ووديعة أوليه و 1900 ريال الودائع مشتقة، ويمثل هذا مجموع القروض التي قدمتها البنوك، كما يتضح من السطر الأخير من العمود رقم (4).

(4) الحد الأقصى للقروض	(2)-(1)=(3) الاحتياطات الفائضة	(2) الاحتياطي القانوني	(1) الودائع الأولية	البنك
95.00	95.00	5.00	100.00	1
90.25	90.25	4.75	95.00	2
85.74	85.74	5.51	90.25	3
81.45	81.45	4.29	85.74	4
77.38	77.38	4.07	81.45	5
73.51	73.51	3.87	77.38	6
1900.00	1900.00	100.00	2000.00	المجموع

ويمكن إن نحصل على النتيجة ذاتها، بموجب المعادلة التالية :

$$R = TD \times r$$

حيث :

RR الاحتياطات القانونية (Required Reserves)

r نسبة الاحتياطي القانوني (Reserve Ratio)

TD مجموع الودائع (Total Deposits)

وبملاحظة أن مجموع الاحتياطات القانونية يتساوى مع الاحتياطي الكلي (TR) للبنك عند بلوغ الإقراض الكامل، يمكن كتابة الصياغة البديلة التالية:

$$TR = TD \times r$$

وبإعادة ترتيب حدود المعادلة السابقة نحصل على صيغة لحساب مجموع الودائع التي يمكن للنظام المصرفي توليدها من قدر معين من الاحتياطات.

$$TD = 1/r \times TR$$

$$\Delta TD = 1/r \times \Delta TR$$

ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القاتوني مضاعف النقود (Money Multiplier). وباستخدام الصيغة أعلاه يمكننا أن نحسب في مثالنا السابق مباشرة الزيادة في مجموع الودائع الكلية الناتجة عن زيادة احتياطات النظام المصرفي بمقدار 100 ريال كما يلي:

$$\Delta TD = 1/5\% \times 100 = 2000$$

ولما كانت الوديعة الأولية 100 ريال، فيكون مجموع الودائع المشتقة الناتجة عن القروض هو 1900 ريال.

ولمعرفة أثر ذلك على عرض النقود، نفترض أن عرض النقود هو (M-1)، حيث أن:

$$M_1 = C + D \quad \longrightarrow \quad \Delta M_1 = \Delta C + \Delta D$$

$$M_1 = - 100 + 2000 = 1900 \text{ ريال}$$

البنوك التجارية والاستقرار الاقتصادي

في فترات الانتعاش الاقتصادي تتوسع البنوك التجارية في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث تقل مخاطر عدم وفاء العملاء بسداد ديونهم في المواعيد المتفق عليها، وذلك بحكم توفر فرص استثمارية مربحة. إلا أن قد يعرضها إلى بعض المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث تراجع مفاجئ في النشاط الاقتصادي، وبالتالي تعثر الدائنين عن سداد قروضهم. هذا بالإضافة إلى مخاطر زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي بصورة كبيرة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي.

المحاضرة الرابعة: إدارة ربحية وسيولة البنوك

محتويات الفصل

الفصل التاسع: البنوك التجارية التقليدية

مقدمة:

أولاً: مكونات ميزانية البنك التجاري

ثانياً: تحليل موجودات البنك

ثالثاً: تحليل مطلوبات البنك

رابعاً: إدارة سلامة المركز المالي للبنك

مكونات ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية البنك التجاري (كأي ميزانية) من (موجودات) أصول و(مطلوبات) خصوم ورأس مال وفق المعادلة:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{رأس المال}$$

أولاً: الموجودات (الأصول):

تتكون الموجودات من ستة مصادر رئيسية:

١. النقود المحفوظة
٢. الأرصدة القابلة للتحويل
٣. أدونات الخزنة
٤. القروض قصيرة الأجل
٥. الأوراق التجارية والأوراق المالية
٦. القروض والاستثمارات طويلة الأجل

ثانياً: المطلوبات (الخصوم):

تتكون المطلوبات من أربعة مصادر رئيسية هي:

١. رأس المال: التزام البنك تجاه حملة الأسهم
٢. الاحتياطات: الاحتياطي القانوني ونسبة من الأرباح لا توزع على المساهمين.
٣. الودائع
٤. القروض من البنوك الأخرى

تحليل الموجودات

وتنقسم موجودات البنك إلى ثلاث أقسام:

١. موجودات سائلة
٢. موجودات عالية السيولة
٣. موجودات أقل سيولة

الموجودات السائلة:

- نقود بخزانة البنك: لمواجهة السحوبات النقدية للعملاء، وهي ما يعرف بالاحتياطي النقدي.
- ودائع لدى المراسلين: النقود بالعملة الأجنبية في حسابات البنك في البنوك الدولية لمقابلة طلبات التحويل الخارجية وطلبات سداد قيمة الواردات.
- ودائع لدى البنك المركزي: تعتبر جزء من الاحتياطي النقدي (الاحتياطي القانوني) 5 – 10% من قيمة الودائع في الدول المتقدمة، 20% في النامية

الموجودات عالية السيولة:

- قروض قابلة للاستدعاء: قروض مقدمة لسماسة الكمبيوترات وبيوت الخصم، قابلة للسداد خلال 24 ساعة.
- أدونات الحكومة: سندات حكومية قصيرة الأجل تكتتب فيها البنوك التجارية لانخفاض درجة المخاطرة فيها وارتفاع السيولة. تستخدم هذه الأدونات لتغطية العجز في الموازنة العامة ومواجهة النفقات الحكومية للشهور الأولى (أي قبل تحصيل الضرائب و الرسوم)
- الأوراق التجارية: يسد البنك القيمة الحالية للأوراق التجارية قبل تاريخ الاستحقاق، ويحصل على القيمة الأسمية للورقة التجارية عند تاريخ الاستحقاق. (وتسمى نسبة العائد للبنك من هذه العملية بسعر الخصم)
- الأوراق المالية: تستثمر البنوك في الأوراق المالية المختلفة كالسندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات. ولارتفاع درجة المخاطرة في أسهم الشركات فقد ألزم البنك المركزي بالاستثمار بالأسهم ب 25% من رأسمالها كحد أقصى
- القروض والتسهيلات الائتمانية: من أكثر أنواع الاصول البنوك ربحية. وترتبط درجة المخاطرة بها بمبلغ القرض وأجله، كما أن الدرجة المخاطرة تعتمد على التصنيف الائتماني للمقترض.
- الموجودات الأقل سيولة: هدفها الربحية في المقام الأول ثم وجود السيولة. وتعتمد على القروض والاستثمارات طويلة الأجل كإقراض القطاع الصناعي والخدمي أو الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل.

تحليل مطلوبات البنك

وتنقسم مطلوبات البنوك إلى قسمين:

١. الموارد الذاتية
٢. الموارد الغير ذاتية

• الموارد الذاتية:

- رأس المال: المورد الأساس لبدء النشاط وهو مصدر ثقة المتعاملين. وينقسم إلى رأس المال الاسمي ورأس المال المدفوع.
- الاحتياطات: الاموال التي تقطع من الارباح قبل توزيعها على المساهمين وذلك لبناء الاحتياطي الخاص بالبنك. وتحفظ هذه الاموال لدى البنك المركزي

• الموارد الغير ذاتية:

- الودائع
 - ودائع تحت الطلب: نسبة الاحتياطي القانوني فيها أعلى
 - ودائع لأجل:
 - ودائع ادخارية:
- القروض: اقتراض البنوك من بعضها البعض أو من البنك المركزي باعتباره ملجأ أخيراً للحصول على السيولة.

إدارة سلامة المركز المالي:

الهدف الرئيسي لإدارة البنك الناجحة يكمن في شقين:

١. تعظيم الأرباح
٢. المحافظة على سلامة المركز المالي

وذلك من خلال:

١. إدارة السيولة
٢. إدارة رأس المال
٣. إدارة الموجودات
٤. إدارة المطلوبات
٥. إدارة المخاطر

إدارة سيولة البنك:

يحتفظ البنك بقدر كاف من السيولة والأصول عالية السيولة والتي تتماشى مع توقعاته اليومية والمتجددة عن السحب اليومي من ودائع العملاء، بالإضافة إلى احتفاظه بالاحتياطات المقررة من البنك المركزي نسبة لحجم ودائعه وذلك لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية.

مصادر زيادة احتياطات البنك:

١. الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية (التكلفة: فوائد على القروض)
٢. بيع الأصول المالية للبنك (التكلفة: تكاليف الوسطاء، فقدان عوائد الأصول، البيع بأسعار أقل)
٣. استدعاء بعض القروض أو بيعها (التكلفة: فقدان العوائد، خسارة بعض عملاء البنك)
٤. الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير (التكلفة: سعر الخصم)

إلا ان تكلفة الاحتياطات الاضافية تتمثل في كونها أرصده عاطلة لا تدر عاندا

إدارة رأس المال:

مهمة رأس المال هي امتصاص الصدمات الناتجة عن التدفقات الخارجة غير المتوقعة للودائع والتي قد تهدد البنك بالإفلاس. إلا أن زيادة رأس المال تؤدي إلى خفض العائد على حقوق الملكية:
العائد على الأصول = صافي الربح / الأصول
العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية
مضاعف حقوق الملكية = الأصول / حقوق الملكية
مضاعف حقوق الملكية = العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول
العائد على حقوق الملكية = مضاعف حقوق الملكية × العائد على الأصول
المنفعة من زيادة رأس المال تتمثل في زيادة الأمان وخفض احتمالات الإفلاس
التكلفة من زيادة رأس المال يتحملها المساهمون وتتمثل في خفض العائد على حقوق الملكية
ويمكن التحكم في رأس المال عن طريق:

١. بيع وشراء أسهم البنك
٢. تغيير نسبة الأرباح الموزعة، واستخدام الأرباح المحتجزة
٣. تغيير أصول البنك بتغيير حجم الائتمان، وبيع بعض الأصول لشراء بعض المطلوبات

إدارة موجودات البنك:

انخفاض مخاطر الأصول الاستثمارية و المحافظة على تنوع مكونات المحافظ الاستثمارية وذلك من خلال تحقيق مايلي:

١. استهداف مقترضين منخفضي المخاطر وعلى استعداد لدفع فوائد عالية
٢. الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة
٣. تنوع محتوى المحافظ الاستثمارية
٤. حسن إدارة السيولة

إدارة مطلوبات البنك:

شهدت صناعة لصرافة تقدم كبير في مجال استغلال قدراتها في ابتكار مطلوبات جديدة بخلاف الودائع (التي احتلت المكانة الأكبر بين مصادر أرصدة البنوك) بالاعتماد على الاقتراض و إصدار شهادات الإيداع.

إدارة المخاطر:

أنواع المخاطر:

١. مخاطر عدم السداد
 ٢. مخاطر سعر الفائدة (مخاطر تغيير أسعار الأصول ومخاطر إعادة الاستثمار)
- وتتلخص إدارة المخاطر فيما يلي:

١. حصر المخاطر المحتملة
٢. تعريف مؤشرات للإنذار المبكر
٣. تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر
٤. تحديد الاجراءات لمواجهة المخاطر

المحاضرة الخامسة: البنوك التجارية الإسلامية

محتويات الفصل

الفصل التاسع: البنوك التجارية الإسلامية

مقدمة:

أولاً: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

- موارد البنوك (الموارد الداخلية والموارد الخارجية)
- استخدامات البنوك الإسلامية

ثانياً: قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

- الاتجار (بيع الصرف، بيع المطلق، بيع الثمن بالعين)
- المشاركة (المضاربة)

- نشأت البنوك الإسلامية في أوائل ستينات القرن الماضي، حيث تأسس أول بنك للدخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية لمصر عام 1961
- كان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات البنكية الربوية التي تحرمها الشريعة الإسلامية.
- حيث أكد المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين هو من الربا المحرم. وأوضح مجمع البحوث الإسلامية إلى أنه لا فرق في ذلك بين القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي

موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

- تعمل البنوك الإسلامية كوكلاء ماليين يحشدون المدخرات و يستثمرون بها نيابة عن أصحابها على أساس المشاركة بالربح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشاريع ذات جدوى.
- تتغلب البنوك الإسلامية بهذه الطريقة على مشكلة التمويل المباشر والذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين.

أولاً: موارد البنك الإسلامي:

1- الموارد الداخلية:

- رأس المال المدفوع
- احتياطات رأس المال: وتضم الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك و صافي الموجودات الثابتة

وترجع أهمية الموارد الداخلية كونها مصدر ثقة للمودعين والمراسلين بالخارج

2- الموارد الخارجية:

- الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب):
البنك غير ملزم بأية عوائد صريحة للمودعين في الحسابات الجارية
 - الودائع الاستثمارية: وهي أهم مصدر للمصادر الخارجية وتشمل الأموال التي يودعها أصحابها في البنك ويفوضونه الاستثمار فيها مقابل حصولهم على نسبة محددة من الأرباح وتحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا فيه في حال فشل المشروع.
 - يتم الإيداع في حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية بموجب عقد مضاربة (العميل هنا رب المال والبنك هو المضارب).
 - لا يشترط أن يكون عقد المضاربة مقيدا لنوع النشاط الذي سيتم الاستثمار فيه
- ** تحتاج البنوك الإسلامية سيولة لزيادة أرصدها الحرة وبالتالي قدرتها على التوسع الاستثماري وتعتمد في توفير السيولة من مصادر خارجية على بيع شهادات ايداع استثمارية للبنوك التجارية الأخرى والبنك المركزي كذلك

ثانياً: استخدامات البنك الإسلامي:

- وهي أصول وموجودات البنك من احتياطات قانونية واحتياطات زائدة وودائع لدى البنك المركزي بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية إسلامية.
- وتتمثل أهم استخدامات البنك الإسلامي في الاستثمارات المباشرة من خلال عقود المرابحة والمشاركة والمضاربة و السلم والبيع الاجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار. حيث تمثل هذه الاستثمارات ركيزة النشاط المصرفي الإسلامي الذي يقوم على المشاركة في الربح.

قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

أولاً: الاتجار:

- يهدف البنك من خلال الاتجار لتحقيق الأرباح من خلال شراء سلع بقصد بيعها بسعر أعلى من سعر تكلفة الشراء. ويشمل الاتجار ثلاث أنواع من البيوع:
1. بيع الصرف: بيع الثمن بالثمن (النقد بالنقد).
 2. البيع المطلق: مبادلة السلعة بالنقد (سواء كان بيعاً حاضراً أو لأجل).
 3. بيع الثمن بالعين: بيع السلعة شريطة أن يتم السداد بالحال بينما تسلم السلعة لاحقاً.

البيع المطلق: البيع المطلق الآجل يشمل بيع السلم والاستصناع والبيع المطلق الحاضر يشمل أربعة أشكال وهي:

- بيع المساومة: البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق المساومة بين البائع والمشتري.
- بيع التولية: البيع بالثمن ذاته الذي سبق للبائع دفعه عند شراء السلعة دون زيادة أو نقصان.
- بيع الحطيطة: البيع بسعر يقل عن الثمن الذي اشترى به البنك.
- بيع المرابحة: البيع بسعر يزيد على سعر شراء السلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع.

تنقسم المرابحة إلى :

- ❖ مرابحة بسيطة (فقهية): يقوم البنك بشراء سلع دون طلب من العميل ثم يعرضها للبيع بربح معلوم متفق عليه مع المشتري.
 - ❖ مرابحة مركبة: يقوم البنك بشراء سلعة بطلب من العميل والذي يعد بشرائها متى ما كانت مطابقة للمواصفات المتفق عليها. ويتم البيع بسعر يفوق السعر الذي دفعه البنك في الشراء بمقدار التكاليف التي تحملها وهامش الربح المتفق عليه. ولايجوز للبنك بيع السلعة قبل امتلاكها.
- بيع الثمن بالعين: يندرج تحت هذا النوع من البيوع كل من :
- بيع السلم: بيع سلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر.
 - ويكون مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير السلعة في المكان والزمان المحددين.
 - الاستصناع: ويشترط العمل من البائع (الصانع) لصالح المشتري (المستصنع) وينص العقد على سداد الثمن عاجلا او مؤجلا.

ثانيا: المشاركة:

يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه. (تكون المسؤولية تضامنية بين الطرفين إذ يقنسمان الربح ويتحملان الخسارة لما يتناسب وحصه كل طرف من رأس المال).

أشكال عقود المشاركة:

- المشاركة بالمال (نقدا أو أصول مادية).
- المشاركة التزاما بالذمة. مشاركة كل طرف بالتزام يؤديه.
- المشاركة بالعمل حيث يشارك طرف (البنك) برأس المال والطرف الاخر (العميل) بجهد وخبرته ويعرف هذا الشكل بالمضاربة

❖ المضاربة: يتعاقد البنك كعمول (رب المال) مع العملاء من أرباب الأعمال و أصحاب الخبرة(المضاربين) على أن يقوم البنك بتقديم رأس المال ويقوم المضارب بإدارة واستثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية أو الصناعية.

وقد تكون المضاربة مقيدة أو حرة، ويتفق الطرفان على اقتسام الارباح بنيب متفق عليها مسبقا. ويمكن للبنك المشاركة في إدارة أعمال المضاربة على أن يحصل على نسب ربح أعلى.

** يتحمل مخاطر الخسارة كاملة في المضاربة إذا كان الاموال المستخدمة من موارده الذاتية، ويتحمل الخسارة من التكاليف الادارية فقط إذا كانت الاموال من مصادره الخارجية

المحاضرة السادسة: البنوك المركزية

محتويات الفصل

الفصل الحادي عشر: البنوك المركزية

مقدمة:

أولاً: وظائف البنك المركزي

ثانياً: ميزانية البنك المركزي

ثالثاً: إجراءات تنظيم العمل المصرفي

رابعاً: استقلالية البنك المركزي

البنك المركزي:

هو الجهة المنوط بها الإشراف على النظام المصرفي للدولة. وتكمن أهميته في تحديد السياسات النقدية والاقتصادية والتنسيق بين السياسات النقدية والسياسات المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرغوبة من خلال الإدارة النقدية السليمة. وكذلك العمل على ضمان استمرارية السياسة النقدية بعيداً عن التغيرات السياسية وتعاقب الحكومات في السلطة التنفيذية

وظائف البنك المركزي

1- بنك الحكومة:

يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية، وإيرادات الضرائب والرسوم الحكومية كما يقوم بتنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات المالية الحكومية محلياً وخارجياً ويقوم بعقد اتفاقيات القروض مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية، كما يتولى إدارة الدين العام. ويقوم كذلك بتقديم النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية عامة، والسياسة النقدية بوجه خاص. وهو المسئول عن توفير احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، بما يضمن استقرار سعر الصرف وتحويل الواردات اللازمة لتنفيذ مشروعات خطط التنمية الاقتصادية.

2- إصدار العملة الوطنية:

البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمعدنية، وفقاً للاعتبارات الاقتصادية وبما يضمن الحد من التضخم النقدي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يقوم بتحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى والمحافظة على استقراره من أجل دعم الثقة بالعملة الوطنية.

3- بنك البنوك:

لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، وإنما يقتصر في تعامله مع البنوك التجارية، لذا يطلق عليه بنك البنوك، وسمي بذلك لأنه:

أولاً: يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية.

ثانياً: يقوم بإقراض للبنوك التجارية في أوقات الطوارئ.

ثالثاً: يقوم بوظيفة غرفة المقاصة للبنوك التجارية، أي تحقيق التسويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي يحتفظ بها.

4- إدارة عرض النقود:

يعتبر التحكم في عرض النقد في الاقتصاد الوطني من أهم مهام البنك المركزي، حيث يتم التحكم في عرض النقود من خلال الرقابة على عمليات الائتمان أو الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية، بما ينسجم وأولويات السياسة النقدية للدولة. ومن أهم أهداف الرقابة على الائتمان هو تقليل الآثار السلبية للدورات الاقتصادية على مستوى التوظيف، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5- ضبط عمل المؤسسات المالية:

من خلال إصدار اللوائح والتعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل المؤسسات المالية وذلك بهدف:

- حماية الأموال العامة
- توفير الفرص المتكافئة للجميع للاستفادة من خدمات المؤسسات المالية
- تنظيم عملية خلق النقود
- تقديم الدعم للقطاعات التي لم تحظى بالاهتمام الكافي

ميزانية البنك المركزي

ميزانية البنك المركزي تعكس مبدأ القيد المحاسبي المزدوج بما يحتم تساوي جانب الموجودات (الأصول) مع جانب المطلوبات (الخصوم) زائداً حساب رأس المال.

أي أن:

$$\text{مجموع الأصول} = \text{مجموع الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

ميزانية البنك المركزي	
المطلوبات (الخصوم)	الموجودات (الأصول)
1- الاحتياطيات النقدية: * عملة في التداول. * ودائع البنوك التجارية. * ودائع المؤسسات المالية الأخرى. 2- الودائع الحكومية. 3- المطلوبات الأجنبية. 4- حسابات رأس المال. 5- مطلوبات أخرى.	1- الموجودات الأجنبية. 2- حقوق على الحكومة. 3- حقوق على البنوك التجارية. 4- حقوق على المؤسسات التجارية الأخرى. 5- موجودات أخرى.
المجموع	المجموع

أولاً: موجودات البنك المركزي: يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي استخدامات البنك

لموجوداته المتمثلة في البنود التالية:

1- الموجودات الأجنبية: وتشمل البنود التالية:

شهادات الذهب.

العملات الأجنبية.

ودائع البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية.

حقوق السحب الخاصة.

احتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي.

الاستثمارات الأجنبية.

2- حقوق على الحكومة: يقصد بها القروض المقدمة للحكومة من البنك المركزي لتمويل العجز في

الموازنة

3- حقوق على البنوك التجارية: تمثل القروض القصيرة الأجل التي يقدمها البنك المركزي إلى البنوك

التجارية، لمساعدتها في تمويل أنشطتها الائتمانية مقابل سعر الفائدة (سعر الخصم) الذي يحدده البنك

المركزي.

4- حقوق على المؤسسات المالية الأخرى: تمثل هذه الحقوق القروض التي يقدمها البنك المركزي إلى المؤسسات المالية الأخرى، وخاصة البنوك المتخصصة، مثل البنك الصناعي، أو بنك التنمية، والبنك الزراعي، والبنك العقاري، أو بنك الإسكان، وذلك بهدف توفير السيولة اللازمة لهذه المؤسسات الإئتمانية لتمكينها من زيادة القروض المقدمة إلى القطاع الخاص في هذه القطاعات.

5- موجودات أخرى: تشمل الأصول المادية كالمباني والأجهزة والمعدات وغيرها التي يمتلكها البنك المركزي.

ثانياً:مطلوبات البنك المركزي:

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي مصادر أموال البنك المتمثلة في :
1- الاحتياطيات النقدية:

وتسمى بالكتلة النقدية و تأتي من مصدرين:

الأول: العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي التي يصدرها البنك المركزي، والثاني: احتياطيات البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي. ويتحدد حجم هذه الاحتياطيات بحكم القانون (نسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك المركزي)، بهدف التحكم في سيولة البنوك التجارية، أي التأثير في مقدرتها على منح التسهيلات الائتمانية، وبالتالي، التحكم في عرض النقد.

2- الودائع الحكومية: وهي الودائع التي تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزي بعبارة بنك الدولة والمستشار المالي للحكومة.

3- المطلوبات الأجنبية: وهي التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي.

4- حساب رأس المال: ويمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي، وهي رأس المال المدفوع والاحتياطيات.

5- مطلوبات أخرى: وتشمل الالتزامات الأخرى على البنك المركزي.

إجراءات تنظيم العمل المصرفي:

1- الشبكة الحكومية للسلامة: يعمل البنك المركزي على الحفاظ على استقرار النظام المصرفي و إنقاذه من أي كارثة محتملة وذلك من خلال

- تأمين الودائع: ضمان حصول المودعين على ودايعهم متى ما أرادوا
- الدعم المالي: توفير السيولة المطلوبة في حال تعرض البنوك للعسر المالي

2 - ضوابط على الأصول ورأس المال: يضع البنك المركزي ضوابط للبنوك للحد من أنشطتها الخطرة مثل امتلاك البنوك للأصول الخطرة كالأسهم العادية، وكذلك سيضع ضوابط لحدوث البنوك على تنويع استثماراتها بوضع أسس لمنح القروض في مجالات معينة أو حدود قصوى للقروض المسموح بمنحها لأفراد أو جهات بعينها.

3- الترخيص أو احتياطي الفحص: تعتمد البنوك المركزية في العديد من الأقطار إلى إخضاع طلبات الحصول على تراخيص تأسيس البنوك الجديدة لفحص دقيق حتى يتم الاختيار الذي يجنب النظام المصرفي مخاطر الاختيار السيء.

4- متطلبات الإفصاح: تفرض البنوك المركزية على كل بنك الإفصاح عن بيانات أدائه المالي، المعدة وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها، وفي ضوء هذه التقارير يستطيع المتعاملون مع البنك الاطلاع على محفظة استثماراته والمخاطر التي يتحملها.

5 - الاجراءات الفورية للتصحيح: اذا فشلت البنوك في التزام الضوابط يكون للبنك المركزي الحق في اتخاذ اجراءات تأديبية للبنوك المخالفة

استقلالية البنك المركزي

من الضروري أن تعتمد العلاقة بين وزارة المالية والبنك المركزي على التنسيق المتبادل بين سياستهما المالية والنقدية، وهو شرط ضروري لإدارة الشؤون المالية والنقدية على أسس سليمة. إن الاستقلالية التامة للبنك المركزي عن الحكومة ربما كانت غير واقعية كما أن إلحاق البنك المركزي بوزارة المالية من شأنه حرمان البنك من ممارسة دوره المهم في توجيه النظام النقدي والانتماني للاقتصاد القومي للدولة.

المحاضرة السابعة: السياسة النقدية

محتويات الفصل

الفصل الثاني عشر: السياسة النقدية

مقدمة:

أولاً: أهداف السياسة النقدية

ثانياً: التحديات السياسية النقدية

ثالثاً: البنك المركزي وإدارة عرض النقود

رابعاً: أدوات السياسة النقدية

خامساً: الرقابة على البنوك

يقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي (مؤسسة النقد العربي السعودي مثلاً) من إدارة عرض النقود، من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد و المتمثلة في ضمان الاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، استقرار أسعار صرف العملة الوطنية، وتحقيق الاستخدام الكامل المتمثل في خفض معدلات البطالة. وتكون السياسة النقدية إما توسعية أو انكماشية.

فلسياة السياسة النقدية التوسعية: يتم إتباعها عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود، تحسباً لانزلاقه في مرحلة الكساد. ولهذا الغرض يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود بغية خفض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي والنتاج المحلي الإجمالي، وإلى خفض معدل البطالة.

السياسة النقدية الانكماشية: فيتم إتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد والذي قد يهدد بإحداث التضخم. وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي، خاصة على السلع المعمرة. وتكون النتيجة النهائية هي خفض معدل نمو الطلب الكلي والتقليل من الضغوط التضخمية على الأسعار.

أهداف السياسة النقدية

5- عدالة توزيع الدخل.

6- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

1- الاستخدام الكامل.

2- الاستقرار الاقتصادي.

3- زيادة معدل النمو الاقتصادي.

4- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وقد يحدث أحياناً تضارب بين أهداف السياسة النقدية وغيرها من الأهداف الاقتصادية الأخرى أو بين أهداف السياسة النقدية ذاتها. فقد تتعارض وسائل تحقيق الاستخدام الكامل مثلاً، مع تحقيق هدف استقرار الأسعار. كما يمكن لوسائل تجنب حدوث التضخم أن تؤدي إلى إعاقة تحقيق هدف النمو الاقتصادي، لذلك فإنه من الصعب تحقيق هدف معين دون تقديم بعض التضحيات بأهداف أخرى.

تحديات السياسة النقدية

تعتبر مشكلة التوفيق بين الاستقرار الاسعار و سياسة تحقيق الاستخدام الكامل من أبرز المشكلات التي تواجهها السياسة النقدية. فسياسات تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم (السياسات الانكماشية) لها أثرها السلبي على الانتاج وارتفاع معدل البطالة، وسياسات زيادة الطلب الكلي وما لها من دور في خفض معدل البطالة (السياسات التوسعية) لها أثرها السلبي على زيادة معدل التضخم.

البنك المركزي وإدارة عرض النقود:

- الاحتياطي القانوني هو الحد الأدنى من النقد السائل والذي يحتفظ به البنك في خزائنه.
- يعتبر الاحتفاظ بالاحتياطي القانوني حجر الزاوية للنظام المصرفي للسيطرة على عرض النقود.
- تتراوح نسبة الاحتياطي القانوني والتي يقررها البنك المركزي بين 5 – 20% من حجم الودائع الكلية للبنك

أدوات السياسة النقدية:

يستطيع البنك المركزي ان يتحكم في عرض النقود بتنفيذ السياسة النقدية عن طريق ممارسة سلطاته في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل بالنسبة لحجم ودائعها، وكذلك تنظيم حجم الفائض من الاحتياطي المتوفر في النظام المصرفي. وتسمى الطرق التي يؤثر بها البنك المركزي في عرض النقود بـ أدوات السياسة النقدية. وتقسم هذه الأدوات إلى: الأدوات الكمية والأدوات الانتقائية (النوعية).

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

- تستهدف التأثير في كمية احتياطات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها وهي:
- 1- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

في حالة الركود الاقتصادي، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، وذلك من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خفض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية. أما في حالة الانتعاش الاقتصادي يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية، وذلك بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني للحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية.

- تتوقف فاعلية هذه الوسيلة على مدى استخدام الوسائل الأخرى المكمل لها في السيطرة على التقلبات الاقتصادية.

- لا يتم اللجوء عادة إلى هذه الوسيلة إلا عندما تعتزم السلطات النقدية إحداث تغييرات كبيرة ودائمة في حجم احتياطات البنوك، فلا تستخدم هذه الأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل.
- من مساوئها أنها لا تتصف بالمرونة، فاستخدامها يحتاج إلى تعديلات في لوائح البنك المركزي التي تحدد هذه النسبة.

2- تغيير معدل الخصم:

يعرف معدل الخصم على أنه معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية.

في حالة الانتعاش والتخوف من التضخم، يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية، عن طريق زيادة معدل الخصم إلى أعلى من مستوى معدلات الفائدة قصيرة الأجل السائدة في السوق، مما يؤدي إلى قيام البنوك التجارية بدورها بزيادة معدلات الفائدة. أما في حالة الركود واتباع سياسة نقدية توسعية، يتم تخفيض معدل الخصم، مما يؤدي إلى أن تخفض البنوك التجارية من معدلات الفائدة.

3- عمليات السوق المفتوحة:

هي قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية بغرض تغيير عرض النقود، وذلك بتغيير كمية الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية.

يقوم البنك المركزي في فترة الركود الاقتصادي وانتشار البطالة بشراء السندات من الأفراد والهيئات والبنوك التجارية، فتزيد احتياطات البنوك، وبالتالي تزيد مقدراتها على منح التسهيلات الائتمانية. و يحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات في فترة الانتعاش الاقتصادي، حيث تؤدي هذه السياسة إلى تقلص الودائع البنكية، كما تنخفض احتياطات البنك التجاري بمقدار قيمة مشترياته من السندات التي طرحها البنك المركزي للبيع، وعندما تنخفض احتياطات البنك تقل قدرته على الاستمرار في تقديم قروض جديدة، فتكون النتيجة هي انخفاض عرض النقد. وتعتبر عمليات السوق المفتوحة من أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية، وأنسبها لعمليات الضبط الدقيق واليومي لعرض النقود،

وتتميز على الأدوات الأخرى بثلاث خصائص هي :

أولاً: السيطرة المنفردة للبنك المركزي على هذه العمليات دون أن يكون للبنوك التجارية دور

أساسي ومؤثر على نجاحها كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم.

ثانياً: أن قدرة البنك المركزي على بيع وشراء السندات، تمكنه من تغيير احتياطات البنوك ضمن حدود كبيرة.

ثالثاً: تعتبر سياسة السوق المفتوحة ذات مرونة عالية، حيث يمكن اللجوء إليها بصورة مستمرة، وبالتالي لا تؤدي إلى حدوث ردود فعل معاكسة.

ثانياً: الأدوات الانتقائية للسياسة النقدية:

وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات بعينها دون أخرى من خلال تحديد سقف الائتمان في مجالات معينة، أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى.

وبينما يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان المصرفي بصورة غير مباشرة، من خلال استخدام الوسائل الكمية للسياسة النقدية، نجد أن دوره في حالة الوسائل الائتمانية محددًا وتأثيره مباشراً، حيث يستهدف تغيير كمية وهيكل الائتمان بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة. و للتأكد من فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يجب تنظيم عرض النقود بما ينسجم ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف في خطط التنمية. إذ يجب أن يتماشى معدل نمو عرض النقود مع معدل النمو الاقتصادي، فإذا زاد نمو عرض النقود بمعدل يفوق كثيراً معدل النمو الاقتصادي، فسيؤدي ذلك إلى حدوث الضغوط التضخمية. أما في حالة زيادة عرض النقود بمعدل يقل عن معدل النمو الاقتصادي، يؤدي ذلك إلى حدوث الركود الاقتصادي. وتسمى هذه القاعدة بـ (قاعدة عرض النقود).

الرقابة على البنوك:

يقوم البنك المركزي بمسؤولية رقابية على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد الهزات وتجنبيه الانهيار، وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية:
أولاً: التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الائتمان وخلق النقود المصرفية كوسيلة لإدارة عرض النقود بما يضمن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.
ثانياً: ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري، لتأمين ودائع الأفراد والمنشآت.
ثالثاً: توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية، والعمل على تكافؤ الفرص المتاحة في الحصول على الخدمات المصرفية دون تمييز.
رابعاً: وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

المحاضرة الثامنة: نظريات الطلب على النقود

محتويات الفصل

الفصل الثالث : نظريات الطلب على النقود

أولاً: النظرية التقليدية لكمية النقود.

ثانياً: نظرية كينز لتفضيل السيولة.

النظرية التقليدية لكمية النقود:

تفسر نظرية كمية النقود ما يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقود من تغيرات نتيجة للتغير في كمية (عرض) النقود، إذ تعتمد القوة الشرائية للنقود على العلاقة بين كمية النقود وبين مقدار ما يمكن شراؤه بها من سلع. ويتمثل ذلك في معادلة التبادل التي وضعها ايرفينج فيشر لتوضح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

$$MV=PQ$$

حيث:

M: كمية النقود للمبادلات

V: سرعة دوران النقود

P: المستوى العام للأسعار

Q: كمية المبادلات.

استخدم (مارشال) المعادلة لتحديد مفهوم سرعة دوران النقود وهو عبارة عن متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقد لشراء السلع والخدمات المنتجة في المجتمع خلال السنة. ويمكن حسابه من المعادلة السابقة كالتالي:

$$V=PQ/M$$

ويمكن استخدام الناتج الكلي أو الدخل الكلي (Y ليكون مؤشراً لمجموع المبادلات، لتصبح المعادلة كالتالي:

$$MV=PY$$

تفترض النظرية أنه في الأجل الطويل:

1. لا تتأثر Q و V في الاقتصاد التوازني بتغيرات عرض النقود MS.
2. أن تحركات المستوى العام للأسعار تنشأ عن التغيرات في عرض النقود.

٣. أن المستوى العام للأسعار يكون مستقراً طالما استقر نمو عرض النقود عند مستويات ملائمة. نظرية كمية النقود المطلوبة:
تمت إعادة صياغة نظرية كمية النقود بواسطة مجموعة من الاقتصاديين مثل (الفرد مارشال، بيجو، وغيرهم) وهم ما يعرفون بمدرسة كامبردج.
تنظر مدرسة كامبردج إلى النقود على أنها أصل يعطي منافع متميزة لحاملها مثل الأمان والسيولة وسهولة الاستخدام،
وعبروا عن ذلك بمعادلة رياضية سميت بمعادلة كامبردج:

$$MS = Md = \frac{1}{V} PY$$

الفرضية الرئيسية للنظرية هي أن مستوى الأسعار يتحدد بتفاعل كل من قوى عرض الأرصدة النقدية الاسمية (وهي كمية النقود المتاحة للتداول والمحددة بواسطة السلطات النقدية) وقوى الطلب على الأرصدة الحقيقية (وهي عبارة عن القوة الشرائية للأرصدة النقدية الاسمية وتتأثر باختيارات وسلوك الأفراد).

نظرية كينز لتفضيل السيولة:

تركز النظرية على العوامل التي تؤثر في الادخار والاستثمار وعلاقتها بالإنتاج والأسعار، حيث أشار كينز إلى أن اختلاف حجم الاستثمار عن حجم الادخار هو السبب الرئيسي للتأثير على مستوى الإنتاج والأسعار بسبب اختلاف دوافع متخذي قرارات الاستثمار عن دوافع متخذي قرارات الادخار.
أشار كينز إلى وجود ثلاثة دوافع تكمن وراء الطلب على النقود هي:
الطلب على النقود بدافع المعاملات، بدافع التحوط، بدافع المضاربة
1- الطلب على النقود بدافع المعاملات:

يفترض كينز أن الفرد يحتفظ بالنقود بسبب كونها وسيط للتبادل، لاستخدامها لإتمام المعاملات اليومية الجارية، ويتحدد ذلك بحجم تعاملات الأفراد، والذي يتأثر مباشرة بحجم الدخل والتوظيف، فكلما زاد الدخل والتوظيف زاد الطلب على النقود لدافع المعاملات ولكن بمعدل متناقص، والعكس.
2. الطلب على النقود بدافع التحوط:

يحتفظ الأفراد بجزء من نقودهم تحسباً لأحداث غير متوقعة (احتمال تغير الخطط الشرائية، اصلاح عطل مفاجئ في السيارة، مستشفيات، طوارئ،.....). يعتقد كينز ان مستوى رصيد نقود الاحتياط يتحدد بمستوى المعاملات المتوقعة ولها علاقة طردية بالدخل تنمو بمعدلات متناقصة في الاجل الطويل.

3. الطلب على النقود بدافع المضاربة:

قسم كينز الأصول المالية التي يحتفظ بها الجمهور إلى قسمين هما النقود والأصول المالية (الأسهم والسندات...مثلاً)، وقال بان اختيار الناس بصدد توزيع الثروة بين النقود والأصول المالية تتأثر بعاملين هما:

- أ/ تكلفة المعاملات لتحويل النقود إلى أصول مالية ثم تحويلها إلى نقود مرة أخرى.
- ب/ إيرادات الأصول المالية المتمثلة بالعوائد على هذه الأصول.

للأصول النقدية (حسب كينز) مصدرين للإيرادات هما:

١. الفوائد الإسمية للسندات.
 ٢. الأرباح الموزعة على الأسهم بالإضافة إلى معدل الأرباح الرأسمالية المتوقعة.
- ونلاحظ أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود إذا كانت أسعار الأصول المالية مرتفعة وأسعار الفائدة منخفضة، في انتظار انخفاض أسعار الأصول المالية وارتفاع الفائدة السوقية عليها، والعكس صحيح، ففي حالة انخفاض أسعار الأصول المالية يزداد الطلب على النقود .

تؤدي العمليات السابقة وما يصاحبها من عدم تأكد للتوقعات والبلبلة في التفاؤلات والتشاؤمات إلى عدم استقرار اسعار الفائدة والطلب على النقود نتيجة لعوامل المضاربة وعلى النقود والأصول المالية.

المحاضرة التاسعة:

نظريات الطلب على النقود

محتويات الفصل

تابع الفصل الثالث : نظريات الطلب على النقود

أولاً: النظرية الحديثة لكمية النقود (لفريدمان).
ثانياً: مرونة الطلب على النقود لسعر الفائدة.

النظرية الكمية الحديثة للنقود (ميلتون فريدمان)

بدلاً من تحليل دوافع حيازة النقود كأى سلعة كما فعل كينز، لجأ فريدمان إلى افتراض أن الطلب على النقود يتأثر بنفس العوامل المحددة للطلب على أي أصل.
وتشير النظرية إلى أن الناس يرغبون بالاحتفاظ بقدر معين من الأرصدة النقدية الحقيقية، ومن هنا صاغ فريدمان دالة للطلب على النقود

فبحسب دالة فريدمان فإن الفرد يستطيع الاحتفاظ بالثروة في عدة صور يمكن ان تدر عليه عائداً، وقد وزعها فريدمان إلى ثلاثة اوعية بالإضافة للنقود وهي السندات والاسهم والسلع، والحوافز للاحتفاظ بهذه الاصول تتمثل في العوائد التي يدرها كل منها مقارنة بالعائد على النقود وتؤثر هذه العوائد على الطلب على الارصدة النقدية كما يلي:
أ/ العائد المتوقع على النقود: (rm)

ينظر إلى النقود باعتبارها وسيطاً للتبادل وتسوية الديون ولها عائد محتمل(سعر الفائدة). ويتأثر هذا العائد بعاملين رئيسيين:

(1) درجة تطور الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك: مثل تسهيلات سحب الشيكات المصرفية والسداد التلقائي للفواتير.... الخ، فإذا زاد حجم هذه الخدمات ارتفع معدل العائد (المنفعة) المتوقع على النقود المحتفظ بها وذلك لأنها تتيح للمستهلك والمستثمر قنوات جديدة للاستفادة.

(2) درجة تغير مدفوعات الفائدة على الأرصدة النقدية: حيث تدفع الكثير من المصارف فائدة على الحسابات الجارية والإيداعات الأخرى، فإذا زادت مدفوعات هذه الفوائد ارتفع معدل العائد المتوقع على النقود المحتفظ بها.

ب/ العوائد المتوقعة على السندات والاسهم :

العائد المتوقع على السندات والاسهم بالمقارنة بالعائد على النقود: فإذا زاد عائد السندات والاسهم بالمقارنة بعائد النقود، انخفض العائد النسبي المتوقع على النقود وبالتالي ينخفض الطلب على الارصدة النقدية

ج/ العائد المتوقع على السلع:

عائد الاصول المادية السلعية بالنسبة لعائد النقود: فإذا توقع الافراد حصولهم على ارباح رأسمالية نتيجة ارتفاع اسعار السلع بفعل التضخم، فإن العائد المتوقع على مثل هذه الاصول بالنسبة لعائد النقود يزيد، وهنا ينخفض الطلب على النقود.

التمييز بين نظريتي كينز و فريدمان

١. اعتبر كينز أن الفرد يفاضل بين الاحتفاظ بثروته في هيئة نقود أو سندات، وأما فريدمان فأفترض أن المفاضلة تكون بين النقود و السندات والأسهم والسلع.

٢. قدم فريدمان السلع كبديل للاحتفاظ بالنقود، واعتبر أن معدل التضخم يمثل العائد على ما يحتفظ به الفرد من سلع. لذلك نجد أن للتغير في الطلب على النقود أثر مباشر على الانفاق الكلي (الطلب الكلي).

3. أعتبر كينز أن الاحتفاظ بالنقود لا يحقق عائداً بينما اعتبر فريدمان أن هناك عائداً غير ثابت على النقود. لذا خلص فريدمان أن الطلب على النقود لا يتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات سعر الفائدة كما هو الحال في نظرية كينز.

4. يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود تكون أكثر استقراراً خلال الدورات الاقتصادية عما صورتها نظرية كينز. والسبب في استقرار دالة فريدمان للطلب على النقود، هو اعتماد الطلب على النقود في دالته على الدخل الدائم بدلاً من الدخل الجاري في دالة كينز.

مرونة الطلب على النقود:

تقيس مرونة الطلب على النقود مدى استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة عند ثبات باقي العوامل الأخرى.

وهناك احتمالان:

١. إذا كان الطلب على النقود عالي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، تكون الاستجابة لانخفاض سعر الفائدة كبيرة فتزيد رغبة الناس في الاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود إلى الدرجة الكافية لتتعاادل كمية النقود المطلوبة مع المعروضة.

2- إذا كان الطلب على النقود أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، تكون استجابة الطلب على النقود لانخفاض سعر الفائدة أو ارتفاعها محدودة ولن يتغير بذلك عرض النقود بشكل كبير

المحاضرة العاشرة: التوازن الاقتصادي الكلي

محتويات الفصل

الفصل السادس: التوازن الاقتصادي الكلي

مقدمة:

أولاً: العرض الكلي

ثانياً: الطلب الكلي

ثالثاً: التوازن دون الاستخدام الكامل

رابعاً: الفجوة التضخمية

خامساً: الفجوة الانكماشية

تعتبر العلاقة بين العرض الكلي (النتج المحلي الإجمالي) والطلب الكلي (الإنفاق الكلي) بمثابة الإطار التحليلي لدراسة كيفية التوصل إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي. ويستخدم العرض الكلي والطلب الكلي في تحديد المستوى التوازني للنتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار.

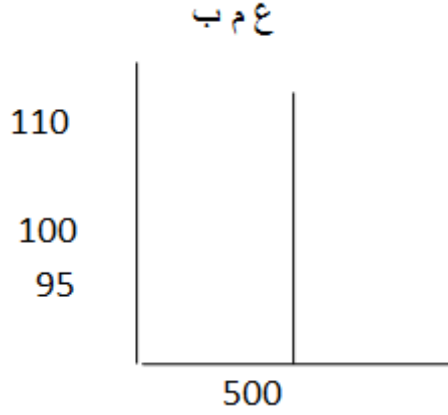
العرض الكلي:

يعبر العرض الكلي عن كميات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y من السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد. ويقاس منحنى العرض الكلي بكميات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعروضة عند مختلف مستويات الأسعار، في ظل ثبات العوامل الأخرى. تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة في المدى الطويل على العمالة ورأس المال والتقنية المتاحة

$$Y = f(L, K, T)$$

- ويمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل أو عند مستويات أقل منه أو تفوقه.
- وحتى في حالة توازن الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل، نجد أن هناك نهضة من البطالة التي لا يمكن التخلص منها (البطالة الطبيعية).
- تعرف كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل (بالناتج المحلي الإجمالي الممكن) والذي يعتمد على الاستخدام الكامل للقوة العاملة عند ثبات رأس المال و المستوى التقني.

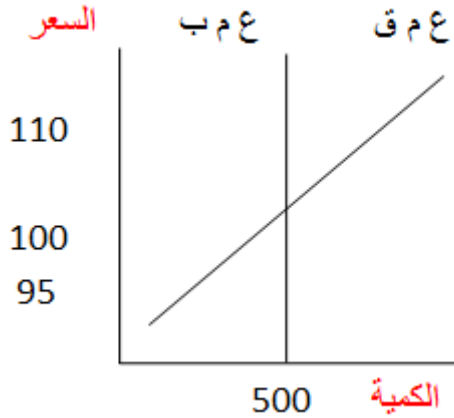
العرض الكلي في الأمد البعيد:



- في الأمد البعيد يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مساوياً للناتج الممكن نتيجة لتغير الأسعار والأجور بنسب متساوية ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعية.
- يكون منحنى العرض خطاً عمودياً فلا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتغير الأسعار.
- يتمكن الصناع من الحصول على معلومات عن الأسعار مما يمكنهم من زيادة إيراداتهم الكلي تصاحبها زيادة في التكاليف نتيجة لزيادة الأجور وأسعار عناصر الإنتاج فتبقى الأرباح الحقيقية ثابتة ولا يكون لدى الصناع حافز لزيادة الإنتاج رغم ارتفاع الأسعار.

العرض الكلي في الأمد القريب:

العرض الكلي في الأمد القريب هو الفترة التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الممكن. وفي الوقت نفسه يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعية.

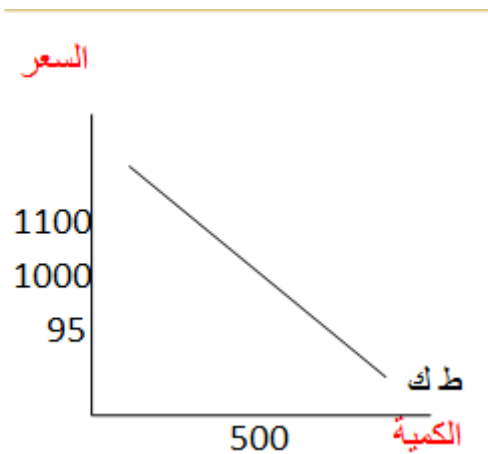


- منحنى العرض الكلي في المدى القريب ذو إنحدار موجب.
- إذا كان مستوى الأسعار 100 فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يساوي الممكن.
- إذا ارتفع مستوى الأسعار عن 100 فسيارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وينخفض معدل البطالة وسيطلق على العكس بين الحقيقي والممكن (الفجوة التضخمية).
- إذا انخفض مستوى الأسعار عن 100 فسيحدث العكس وسيطلق على الفرق بين الفعلي والحقيقي (الفجوة الانكماشية).

الطلب الكلي:

- يشير الطلب الكلي إلى كميات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال فترة زمنية معينة عند ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب الكلي.
- يقاس الطلب الكلي بالإنفاق الكلي لمختلف قطاعات الاقتصاد على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة.

• انتقال منحنى الطلب الكلي:



- تقيس دالة الطلب الكلي العلاقة بين الكمية المطلوبة من الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار في فترة محددة عند ثبات العوامل الأخرى.
- منحنى الطلب الكلي هو منحنى انحدار سالب (علاقة عكسية بين الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والميتوى العام للأسعار).

- رغم اتفاق الكينزيين والنقديين (فريدمان) حول العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة ومستوى الأسعار إلا أنهم يختلفون حول العوامل الناقلة لمنحنى الطلب الكلي.
- يرى النقديين أن العامل الوحيد الذي يمكن أن ينقل منحنى الطلب الكلي هو التغير في كمية النقود.
- يرى الكينزيين أن هناك جملة من العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي وهي الإنفاق الحكومي والضرائب والتغير في رغبات كل من المستهلكين و قطاع الأعمال في الأنفاق

التوازن دون الاستخدام الكامل:

يتحقق توازن السوق لسلعة ما عندما تتعادل الكميات المطلوبة منها مع الكميات المعروضة في ظل سعر معين. (الانفاق الكلي = الناتج المحلي الاجمالي).

الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.
وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والناتج المحلي الممكن (يكون الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مستوى أعلى من الناتج المحلي الممكن).
في حالة الفجوة التضخمية يتخفف معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي.

الفجوة الانكماشية:

تحدث الفجوة الانكماشية في المدى القريب عندما يقل الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.
وتقاس الفجوة الانكماشية بالفرق بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والناتج المحلي الممكن (يكون الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مستوى أقل من الناتج المحلي الممكن).
في حالة الفجوة الانكماشية يزداد معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي.

المحاضرة الحادية عشر: نظريات التضخم

محتويات الفصل

الفصل السابع: نظريات التضخم

مقدمة:

أولاً: أنواع التضخم

ثانياً: أضرار التضخم

ثالثاً: وجهة نظر التقديين في التضخم

رابعاً: وجهة نظر الكينزيين في التضخم

خامساً: هل تتسبب السياسة المالسة وحدها فس التضخم؟

سادساً: هل تتسبب صدمات جانب العرض في التضخم؟

يعبر التضخم عن حالة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار والذي يقاس إما بالرقم القياسي لأسعار المستهلك أو بمخفض الناتج المحلي الاجمالي.
ويقاس معدل التضخم سرعة ارتفاع الأسعار أي معدل الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار.
ويعد التضخم واحد من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد والتي لها آثارها الضارة على تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

أنواع التضخم

1. التضخم البسيط:

في حالة التضخم البسيط يرتفع مستوى الأسعار بنسبة بسيطة تتراوح بين 2-3 % سنوياً. ويعتبر هذا المعدل من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة كما يعتبر محفزاً للاستثمار، حيث يحافظ على استقرار التكاليف في حدود مقبولة ومتوقعة ويقلل من تكلفة المخاطر في تنفيذ المشروعات.

2. التضخم الزاحف:

هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهرياً بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة سنوياً قد تصل إلى 10%.

3. التضخم الحقيقي:

ترتفع الأسعار في هذه الحالة بنسبة تتراوح بين 10-15% سنوياً. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب الكلي بصورة مستمرة، مما يشكل تحدياً لمخططي السياسة المالية والنقدية، حيث يعملون على زيادة أسعار الفائدة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض الانفاق للحد من ارتفاع الاسعار.

4. التضخم المكبوت:

هو نوع من التضخم الغير منظور والذي يحدث عادة في فترات الحروب والأزمات. حيث تعمل الحكومة على تعطيل قوى السوق و إعلان أسعار حكومية مثبتة وذلك لضمان حصول الأسر على احتياجاتها من السلع طيلة فترة الأزمة.

التضخم المفرط:

يعتبر من أسوأ أنواع التضخم حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل التضخم إلى ما يفوق 100% سنوياً. وغالباً ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب، حيث تنخفض مستويات الانتاج إلى أدنى حد بسبب تعرض المنشآت والبنى التحتية للتدمير. علاوة على ذلك، تلجأ الحكومات تحت هذه الظروف إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاصدار النقدي، وبالتالي المساهمة في حدة التضخم بسبب عدم قدرة العرض الكلي على ملاحقة الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن زيادة عرض النقود.

أضرار التضخم:

أولاً: يؤدي التضخم لانخفاض الدخل الحقيقي وتدني مستوى رفاهية المجتمع بشكل عام.
ثانياً: تتأثر دخول أفراد المجتمع بالتضخم بنسب متفاوتة. حيث تنخفض الدخول الحقيقية لذوي الدخول غير المرنة. (العاملون بالقطاع الحكومي، المتقاعدون، من ارتبطت دخولهم بعقود طويلة الأجل). بدرجة أكبر من تأثر الدخول لذوي الدخول المرنة. (حملة الأسهم، التجار، الحرفيين والمهنيين). وهذا يعني توزيع غير عادل ومتكافئ في دخول أفراد المجتمع.
ثالثاً: يؤدي التضخم إلى انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية بسبب ارتفاع المخاطر.

وجهة نظر النقديين والكينزيين في التضخم:

يعتقد النقديين أن اتباع السياسة النقدية التوسعية (أي زيادة عرض النقود) ستؤدي إلى حدوث التضخم السريع.

ويتفق الكينزيين مع النقديين في أ، النمو السريع في عرض النقود يؤدي إلى حدوث التضخم. لكنهم يختلفون معهم في كون زيادة عرض النقود هي المسبب الوحيد للتضخم.

فقد قدم الكينزيون في تحليلهم للطلب الكلي خمسة عوامل يمكن أن تؤدي لزيادة الطلب الكلي:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي.
- زيادة الانفاق الحكومي.
- خفض الضرائب.
- زيادة الانفاق الاستثماري المخطط.
- زيادة الصادرات.

المحاضرة الثانية عشر: نظريات التضخم

محتويات الفصل

تابع الفصل السابع: نظريات التضخم

مقدمة:

أولاً: هل تتسبب السياسة المالية وحدها في التضخم؟

ثانياً: هل تتسبب صدمات العرض وحدها في التضخم؟

ثالثاً: هل السياسة النقدية تتسبب في التضخم؟

هل تتسبب السياسة المالية وحدها في التضخم؟

النتيجة النهائية لدفعة واحدة من الزيادة في الإنفاق الحكومي هي دفعة واحدة من الارتفاع في مستوى الأسعار، طالما بقي الإنفاق عند مستواه الجديد دون زيادات جديدة في الأعوام المقبلة. وهنا يرتفع مستوى الأسعار ويكون لدينا معدل تضخم بشكل موجب داخل السنة التي تمت فيها زيادة الإنفاق الحكومي ثم يستقر مستوى الأسعار ويصل معدل التضخم للصفر.

((ان الزيادة لمرة واحدة في الإنفاق الحكومي تؤدي لزيادة مؤقتة في معدل التضخم لا إلى تضخم دائم

بمعنى الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار))

أما إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي تتبعها زيادات متلاحقة في الإنفاق في الأعوام القادمة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستوى الأسعار وإلى وجود معدل تضخم موجب بصفة مستديمة.

وقد يبدو مما سبق إمكانية ترجيح رأي الكينزيين على النقديين في اعتبار أن الإنفاق الحكومي – وليس عرض النقود فقط – من العوامل المؤثرة على معدل التضخم.

غير أن الواقع العملي لا يؤكد ذلك إذ أن الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي ليست بالممكنة عملياً،

فهناك حدود قصوى لما يمكن أن يصل إليه الإنفاق الحكومي بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي.

هل تتسبب صدمات جانب العرض وحدها في التضخم؟

تحت الصدمات السالبة لجانب العرض بسبب مطالبة العمال برفع أجورهم أو بسبب زيادة أسعار عناصر

الانتاج مثل ارتفاع أسعار النفط.

قد يتبادر للذهن أن هذه الصدمات قد تؤدي للتضخم. لكن الإجابة أن الصدمات السالبة على منحنى العرض

لا يمكن أن تتسبب في حدوث التضخم لأن الصدمات السالبة سترفع مستوى الأسعار مؤقتاً وسيقابل ذلك

انخفاض في الكمية المطلوبة (نظراً لارتفاع السعر) ثم يعود عرض السلع لوضعه السابق نظراً لانخفاض

الطلب فلا يحدث تضخم دائم في المحصلة النهائية.

وبناء على ما تقدم نستنتج أن كلا الكينزيين والنقديين يرى أن المعدل الموجب للتضخم يمكن أن يحدث فقط

نتيجة للنمو المتسارع لعرض النقود.

فإذا اتفق الجميع على تعريف التضخم على أنه زيادة سريعة ومتواصلة في مستوى الاسعار فلن يختلف معظم الاقتصاديين في أن التضخم وتحت كل الظروف يعتبر ظاهرة نقدية

السياسة النقدية تتسبب في التضخم؟

لماذا تتبع الدول السياسة النقدية التوسعية (التضخمية) إذا كان الاقتصاديون متفقون على أضرار التضخم؟

في غالب الأمر تكون الحكومات مضطرة إلى زيادة معدل نمو النقود في سبيل تحقيق أهداف الاقتصاد الكلية، مثل النمو وخفض البطالة فينتهي بها الأمر إلى زيادة معدل التضخم.

أهم السياسات الحكومية المسببة للتضخم:

السياسات المتبعة في خفض معدل البطالة وتنقسم إلى قسمين:

أ/ تضخم زيادة التكاليف.

معالجة البطالة الناجمة عن زيادة التكاليف (كأجور العمال وأسعار عناصر الانتاج) يكون بزيادة الطلب الكلي وذلك عن طريق استخدام سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق الحكومي، زيادة الضرائب) بالإضافة لاستخدام سياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقود).

أ/ تضخم زيادة الطلب.

قد يؤدي الحرص على خفض معدل البطالة إلى خفضها بمعدلات أقل من معدل البطالة الطبيعي. وبالتالي تكون السياسة النقدية التوسعية التي تستهدف خفض البطالة سببا في حدوث التضخم. لأن استهداف معدل بطالة أقل من معدل البطالة الطبيعي سيصاحبه ارتفاع في مستوى الأجور يصاحب ذلك زيادة في الطلب الكلي.

المحاضرة الثالثة عشر:

النقود والبنوك الدولية

محتويات الفصل

الفصل الثالث عشر: النقود والبنوك الدولية

مقدمة:

أولاً: أسواق الصرف

ثانياً: آليات تحديد سعر الصرف

ثالثاً: دور البنوك الدولية في التجارة العالمية

- النقود المتداولة في أي دولة هي عملة محلية بالأساس، مقبولة بحكم قانون إصدارها في التعامل المحلي.
- توافق رغبات البائع والمشتري حول عملة السداد داخل البلد الواحد (في التعامل المحلي) قد لا يتحقق في المعاملات الدولية.
- في التجارة الدولية يحرص كل طرف على إتمام التبادل بعملته الوطنية تفادياً لمخاطر تغيرات أسعار صرف العملات. لذا يعتبر البعض أن اختلاف عملات الدول يعد من أكثر معوقات انسياب ونمو التجارة الدولية.
- في النهاية تحول عملة أحد الدولتين طرفي التعامل إلى عملة الدولة الأخرى أو إلى عملة مقبولة بين الطرفين.
- يتم التحويل من عملة إلى أخرى عادة عن طريق البنوك التجارية المنتشرة والتي توزع الأرصدة النقدية المتاحة لها على محافظ للاستثمار تضم ودائع بالعملات الأجنبية، لتحقيق العائد عليها من خلال الفروق السعرية بين سعر الشراء وسعر البيع، أو من خلال المضاربة، حيث تشتري العملة الأجنبية في الأسواق المحلية أو العالمية لتبيعه مرة ثانية لعمالها محلياً أو في أسواق الصرف العالمية، عندما ترتفع أسعارها.

أسواق الصرف:

- أسواق الصرف هي التي يتم فيها تبادل العملات المتداولة عالمياً. وليس لسوق الصرف العالمي وجود مكاني أو زمني محدد وإنما يتحقق وجوده بتعامل مجموعة من البنوك في شراء وبيع العملات على مدار اليوم وفي كل أرجاء العالم.

- تتحقق المنافسة في هذه السوق نسبة لوجود أعداد كبيرة من المشاركين فيها وعدم قدرة أي منهم من التأثير على الأسعار بمفرده، وكذلك حرية الدخول والخروج دون قيود أو تكلفة ممانعة، بالإضافة إلى أن المعلومات متوفرة باستمرار لجميع المشاركين بفضل تطور وسائل الاتصالات الحديثة والتي تزيد التباينات في أسعار الصرف.

من أهم الأطراف المشاركة في سوق الصرف العالمي:

- 1- البنوك التجارية لمختلف الدول نائبة عن عملاتها من المستوردين والمصدرين.
- 2- الراغبين في الدراسة أو العلاج أو السياحة وغيره من الخدمات في الخارج.
- 3- كما تشارك في هذا السوق البنوك المركزية للدول بغرض استثمار احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية أو بهدف المحافظة على استقرار سعر صرف عملتها بالعملات الأخرى .
- 4- المضاربون أفراداً و مؤسسات.

محددات الطلب على العملة

الطلب على العملة الأجنبية طلب مشتق من طلب الأفراد على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية. والطلب على أي سلعة يعتمد على الدخل وسعر السلعة وسعر السلعة البديلة والتوقعات. وبدائل الواردات من السلع والأصول المالية، هي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات والأصول المالية المعروضة محلياً.

العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي مثلاً والطلب العالمي عليه علاقة عكسية. فكلما انخفض سعر صرف الدولار كانت الصادرات الأمريكية أقل سعراً بالعملات الأجنبية، وبالتالي يزيد طلب العالم على السلع والخدمات الأمريكية، وتزيد الكمية المطلوبة من الدولار . وإذا ارتفع سعر صرف الدولار، ترتفع أسعار السلع والخدمات الأمريكية مقومة بالعملات الأجنبية مما يقلل من الطلب عليها، وبالتالي تقل الكمية المطلوبة من الدولار في الأسواق العالمية.

محددات عرض العملة

يتولد عرض الدولار مثلاً عن رغبة المستوردين والمستثمرين الأمريكيان في استيراد السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية. حيث يسعى المستوردون والمستثمرون في هذه الحالة إلى بيع الدولار أي زيادة الكمية المعروضة منه، وشراء العملات الأجنبية أي زيادة طلبهم عليها لسداد قيمة وارداتهم من السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية. لذلك فإن عرض الدولار يمثل طلب الأمريكيان على العملات العالمية.

آليات تحديد سعر الصرف

نجد أن الطلب على الدولار في أسواق الصرف العالمية يمثل منحنى طلب ذو انحدار سالب، لأن طلب العالم على السلع والخدمات الأمريكية يزداد كلما انخفض سعر صرف الدولار، فتزيد بذلك الكمية المطلوبة منه. ويمثل عرض الدولار منحنى عرض ذو انحدار موجب لأن الأمريكيان يعرضون عملتهم للبيع من أجل استيراد السلع الأجنبية.

وكلما انخفضت قيمة الدولار، زادت أسعار السلع الأجنبية مقومة بالدولار، فيقل الطلب عليها وتقل الكمية المعروضة منها. فالعلاقة طردية بين سعر صرف الدولار والكمية المعروضة منه خلال أي فترة زمنية.

و يتحدد سعر صرف العملة بتفاعل قوى الطلب والعرض على العملة في الأسواق العالمية للصرف، أو بتدخل البنوك المركزية للدول للتأثير على أسعار صرف عملاتها، كما سنوضح في الجزء التالي:

أولاً: تحديد سعر الصرف بقوى السوق:

تعد سوق الصرف العالمي، كما أشرنا مسبقاً سوقاً للمنافسة التامة، حيث العدد الكبير من المتعاملين، وتجانس السلع المتداولة، وحرية الخروج والدخول، وتوفر المعلومات بذات القدر للمتعاملين في سوق الصرف. تحت هذه الظروف تتحدد أسعار صرف العملات المتداولة عالمياً بتفاعل قوى العرض والطلب، تماماً كما تتحدد أسعار السلع المختلفة تحت ظروف المنافسة.

ثانياً: تحديد سعر الصرف بتدخل البنك المركزي:

في هذه الحالة ليس بالضرورة أن يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية إلى زيادة الكمية المطلوبة منها محلياً. فالأمر هنا يتوقف على طبيعة السلع المستوردة ومرونة الطلب عليها. كذلك، وحتى لو فرض زيادة الكمية المطلوبة من الواردات فليس بالضرورة أن تتمكن الدول المصدرة من مقابلة هذا الطلب بزيادة في إنتاجها، فالنتيجة تعتمد على مرونة العرض بالنسبة للتغير في الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن حركة أسعار الصرف محكومة أيضاً بالنظام النقدي العالمي السائد، وما تمليه الاتفاقيات الدولية من تثبيت أو تعويم لأسعار صرف العملات، من خلال الدور الذي تقوم به البنوك المركزية من أجل التحكم في أسعار صرف عملات بلدانها. وعادة ما تلجأ البنوك المركزي إلى طريقتين للتحكم في سعر الصرف هما:

1/ التدخل غير المباشر

للبنوك المركزية القدرة على التحكم إلى حد بعيد في عرض النقود، وبالتالي التحكم في سعر الفائدة. فلحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية والحيلولة دون تدهوره، يلجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود وبالتالي زيادة سعر الفائدة محلياً، فإذا بقيت أسعار الفائدة العالمية على حالها، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأصول المالية الوطنية وبالتالي يزيد الطلب على العملة الوطنية مما يدعم سعر الصرف ويحول دون انخفاضه. ويتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، تؤدي إلى خفض سعر الفائدة محلياً، للحد من الطلب على العملة الوطنية ومنع ارتفاع سعر صرفها أو الحد من الارتفاع على أقل تقدير.

2/ التدخل المباشر

- في بعض الحالات تعمل البنوك المركزي على تثبيت سعر صرف العملة عند مستويات أعلى أو أدنى من سعر توازن السوق، خدمة لبعض أهداف الاقتصاد القومي .
- إذا كان سعر صرف العملة مقوماً بأعلى من سعر التوازن ستفوق الكمية المعروضة الكمية المطلوبة وفي هذه الحالة على البنك المركزي إن أراد تثبيت سعر صرف العملة عند هذا الحد أن يدخل سوق الصرف مشترياً للكميات المعروضة الفائضة منها.

- إذا كان سعر صرف العملة مقوماً بأقل من سعر التوازن فإن الكميات المطلوبة ستفوق المعروضة لذا على البنك المركزي إن أراد تثبيت سعر صرف العملة عند هذا الحد أن يمد السوق بالكميات المطلوبة دون رفع للسعر (أي يدخل السوق مشترياً لل عملات الأجنبية و عارضاً للعملات المحلية)

البنوك الدولية:

يقصد بالبنوك الدولية، أو البنوك متعددة الجنسية تلك البنوك التي لها شبكة من الفروع في الأقطار الأجنبية وتتعامل بالعملات الأجنبية إلى جانب عملتها المحلية.

دور البنوك الدولية في التجارة العالمية:

توسع دور البنوك الدولية في تمويل التجارة العالمية وعمليات الإقراض والاقتراض الدولي الحكومي والخاص والاستثمار المالي، حيث ساعد على ذلك صدور العديد من القوانين في كثير من الأقطار، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، التي كان من شأنها تطوير الأسواق المالية والنقدية في هذه الأقطار، ومن ثم انعكس هذا التطور على الصعيد الدولي.

وإذا نظرنا إلى التجارة الدولية كأحد المؤشرات التكامل الاقتصادي، نلاحظ أن حجم التجارة الدولية قد ازداد من حوالي 1200 مليار دولار في عام 1975 إلى حوالي 4000 مليار دولار في عام 1985، ثم إلى حوالي 6500 مليار دولار في عام 1990، وإلى حوالي 10000 مليار دولار في عام 1995، وإلى حوالي 13000 مليار دولار في عام 2000، ثم إلى حوالي (22000) مليار دولار في عام 2007.

لقد انخفضت الحصة النسبية للولايات المتحدة في التجارة العالمية من حوالي 25% في عام 1948 إلى حوالي 13% في عام 2007، وذلك بسبب زيادة الحصة النسبية للأقطار الأوربية من حوالي 30% إلى حوالي 45% خلال الفترة ذاتها كما ازدادت الحصة النسبية للأقطار النامية من حوالي 27% إلى حوالي 36% خلال الفترة.

يستدل من هذه الأرقام أن هناك توسعاً كبيراً في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية بين مختلف مناطق العالم. ومن الطبيعي أن يصاحب هذا التطور تطور مماثل في المعاملات المالية المحلية والإقليمية والدولية لمواكبة هذه الزيادة المضطردة في التكامل الاقتصادي والتجاري والدولي وتسهيل عمليات تحويلها من قبل البنوك الدولية.

المحاضرة الرابعة عشر مجرد مراجعة لما سبق

تم بحمد الله و الشكر لله

ثم الشكر للأخ طارق الشرقية